



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة حقائق حول:

أزمة انقطاع مياه الشرب في ظل تفشي جائحة كورونا في قطاع غزة



©Anne Paq

محطة توليد الكهرباء - قطاع غزة

سبتمبر 2020

قطاع غزة

مقدمة:

تشهد الأوضاع المعيشية في قطاع غزة تدهوراً خطيراً نتيجة تشديد الحصار الإسرائيلي وحظر دخول الوقود، ما أسهم في تجدد وتفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي وطال بتأثيراته القطاعات الخدمية، وأضعف من قدرة البلديات على توزيع ونقل المياه إلى الأحياء والمنازل السكنية، الأمر الذي حرم الأشخاص من الحق في الحصول على حاجتهم من المياه بكمية ونوعية كافية. وتزامنت هذه التطورات مع تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض مستوى الدخل وفقدان الأسر لمصادر رزقها. وضاعفت الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية، ولاسيما فرض حظر التجوال لمنع تفشي فيروس كورونا، من معاناة السكان وأسهمت في مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية لمحدودي الدخل وحدثت من قدرتهم على شراء المياه المحلاة (1).

هذا وكانت سلطات الاحتلال أعلنت مساء الاثنين الموافق 2020/8/10، عبر صفحة المنسق، عن قرارها إغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري باستثناء المواد الإنسانية الأساسية والوقود، على أن يسري قرار الإغلاق من صباح الثلاثاء الموافق 2020/8/11، وفي خطوة تصعيدية في إطار تشديد الحصار، أعلنت سلطات الاحتلال عند حوالي الساعة 20:00 من مساء الأربعاء الموافق 2020/8/12، عن تقليص مساحة الصيد من 15 ميلاً بحرياً، إلى 8 أميال بحرية، في حين أعلنت تلك السلطات فجر الخميس الموافق 2020/8/13، عن منعها إدخال الوقود لقطاع غزة.

خلفية موجزة:

أجرى مركز الميزان لحقوق الإنسان مسحاً، في وقت سابق من هذا العام، استهدف البلديات في قطاع غزة ولاسيما الخمس الكبرى، للوقوف على واقع البلديات في قطاع غزة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية. وأظهر المسح الشامل أن (25) بلدية في قطاع غزة تواجه واقعاً صعباً بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي، ما أوقعها في أزمة مالية مستعصية. وجاءت الأزمة كنتيجة للفرق الكبير بين الإيرادات الفعلية، التي انخفضت بشكل مضطرب خلال سنوات الحصار، والنفقات التشغيلية. وعند مقارنة إيرادات الربع الأول من العام (2017) مع إيرادات الربع الأول من العام (2020) فقد سجلت الهيئات المحلية انخفاضاً كبيراً في حجم الإيرادات وكان الانخفاض على النحو الآتي: بلدية مدينة غزة (53%)، وبلدية خان يونس (66%)، وبلدية رفح (25%) بلدية دير البلح (30%)، وبلدية جباليا (14%).

واضطرت الهيئات المحلية (البلديات) في القطاع إلى خفض نسبة صرف الرواتب للموظفين والتي تراوحت ما بين (30-50%). كما تزايد الرصيد التراكمي للذمم الدائنة (المستحقات على البلدية)، حيث إن حوالي (80%) من الهيئات تراكمت عليها المستحقات لموظفيها وتراوح عدد الأشهر المطلوب تسديدها ما بين (3-15) شهراً.

(1) تؤكد المادة (5) من قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن المياه " 1- لكل شخص الحق في الحصول على حاجته من مياه الشرب ذات الجودة المناسبة لاستعمالها وبأسعار محددة وفقاً لنظام تعرفه يصدر عن مجلس الوزراء. 2- على مقدمي خدمات المياه أن يقوموا باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان هذا الحق، ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات بما ينسجم والسياسة المائية العامة.

كما تعاني البلديات من نقص كبير في المشاريع بشكل عام، وهي بحاجة إلى حوالي (124) مشروعاً للحد من التلوث، وملائمة عدد حاويات النفايات للزيادة الطبيعية لعدد السكان، حيث تحتاج إلى توفير (2211) حاوية، وإلى حوالي (111) من الآليات الثقيلة لترحيل النفايات، علماً بأنها لا تزال تستعين بعربات تجرّها الحيوانات لنقل النفايات، حيث بلغ عددها (471) عربة. (2)

تشديد الحصار وآثاره الإنسانية في ظل تفشي الجائحة:

تواجه البلديات أزمة شديدة تُهدد قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها الروتينية (3)، وتلك الطارئة التي فرضها تفشي فيروس كورونا في المجتمع (خارج مراكز الحجر الصحي)؛ نتيجة تفاقم مشكلة نقص امدادات الطاقة الكهربائية، الناتجة عن استمرار حظر امدادات الوقود الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ فجر يوم الخميس الموافق 2020/08/13 في سياق تشديدها الحصار المفروض على القطاع. وتسبب تقليص ساعات وصل التيار الكهربائي إلى (4) ساعات مقابل (16) ساعة) انقطاع متواصلة، في إرباك جدول توزيع المياه وتأخر عمليات ضخها لمنازل المواطنين، وحول هذه الأزمة صرّح الدكتور أنور الشاعر (رئيس بلدية رفح)، بما يأتي:

"انعكست أزمة انقطاع الكهرباء بواقع (4) ساعات وصل مع (16) ساعة فصل، سلباً على القدرة التشغيلية لحوالي (3) خزانات مياه رئيسية، و(13) بئر مياه فرعي في مدينة رفح، واستنزف البلدية مالياً نتيجة شراء كميات من السولار وتراجع مستوى التشغيل بنسبة (40%) عن الوضع الطبيعي، وأحدثت أزمة الكهرباء ارباك في جدول ضخ المياه واضطرت البلدية للتنسيق مع شركة الكهرباء وأصبحت تضخ المياه للأحياء والمناطق السكنية قبل وصل التيار الكهربائي بساعة ونصف لتعبئة الخطوط بالمياه كي يتمكن المواطنين من ضخ المياه للخزانات العلوية، قد تكون المشكلة محدودة في رفح لكن بعض المناطق لا تصلها كميات كافية من المياه وتحاول البلدية التخفيف من حدة الأزمة ومعالجة ذلك" (4).

ونتيجة الحصار الإسرائيلي وارتفاع مستويات الفقر والبطالة في صفوف السكان ضعفت قدرة السكان على تسديد الرسوم نظير تلقى خدمات البلدية، وانخفضت الإيرادات المحلية للبلديات بشكل ملحوظ وتضاعفت النفقات نتيجة زيادة عدد ساعات التشغيل وحالة الطوارئ القائمة. وتضاعفت التحديات المالية خاصة في ظل انخفاض مستوى التمويل والدعم الدولي وضعف الدعم الحكومي، وفي هذا السياق أفاد المهندس نعيم عبد اللطيف قوش (رئيس قسم المياه والصرف الصحي في بلدية النصيرات)، بما يأتي:

"نتيجة أزمة انقطاع التيار الكهربائي والذي يستمر لمدة (16) ساعة مقابل (4) ساعات وصل، تأثرت قدرة البلدية على ضخ المياه للسكان بشكل منتظم، وحاولت البلدية توفير السولار لتشغيل (16) بئر مياه موزعة على مناطق مختلفة في بلدية النصيرات، بالإضافة إلى خزان المياه وهو بسعة (4000) كوب، الأمر الذي تسبب في زيادة التكلفة المالية. وتحتاج البلدية لتشغيل الآبار والخزان، ومضخات الصرف الصحي إلى حوالي (500) لتر من السولار يومياً. حاولنا إدارة الأزمة وضخ المياه للمناطق السكنية قبل وصل التيار الكهربائي للمنطقة، كي يتمكن المواطن من ضخ المياه للخزانات العلوية، لكن في بعض الأحياء بمخيم النصيرات المشكلة أعمق وأكثر تأثيراً خاصة بين السكان الذين يعانون من أوضاع اجتماعية مثل الفقر والبطالة إذ لا يوجد لديهم خزانات أرضية لتخزين المياه فيها ولا يوجد لديهم مضخات لرفع

(2) نتائج مسح شامل، أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان مطلع العام (2019م)، من خلال استبيان خاص ورّع على إدارات الهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة، بهدف التعرف على آثار الحصار والانقسام على عملها.

(3) مزيد من التفاصيل انظر تقرير أصدره مراكز الميزان لحقوق الإنسان حول واقع الهيئات المحلية (البلديات) في ظل جائحة كورونا (مستوى الخدمات وأبرز التحديات)، (مايو، 2020).

(4) أنور الشاعر، رئيس بلدية رفح، قابله باسم أبو جري عبر الهاتف بتاريخ (2، سبتمبر، 2020)

أزمة انقطاع مياه الشرب في ظل تفشي جائحة كورونا

المياه وضخها للخزانات العلوية وهذه الأسر تعاني فعلياً، علماً أنه مع تراجع الأوضاع الاقتصادية انخفضت نسبة دفع وتسديد رسوم الخدمات وأصبحت نسبة تسديد فواتير استهلاك المياه لا تتجاوز (12%) وهذا أثر سلبياً على إيرادات البلدية(6).

ألقت جائحة كورونا بأعباء مالية على البلديات، ولتجنب انهيار الخدمات بشكل كامل والحفاظ على مواصلة تقديمها لأطول مدة ممكنة وفق الإمكانيات المتاحة فهي بحاجة إلى دعم مالي عاجل، خاصة لتأمين رواتب وأجور العاملين والموظفين فيها الذين استمروا في تقديم أعمالهم في ظل الجائحة، وفي هذا السياق صرح الدكتور يحيى السراج رئيس اتحاد بلديات قطاع غزة ورئيس بلدية غزة بما يأتي:

"التطورات الأخيرة وخاصة بعد اكتشاف حالات مصابة بفيروس كورونا، والتي تراكمت مع أزمة انقطاع التيار الكهربائي، جعلت البلديات تعاني ظروف بالغة التعقيد قللت من قدرتها على تشغيل مضخات مياه الشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وهذا يتطلب شراء وقود إضافي وبالتالي مبالغ مالية هائلة. وهذه النفقات أثرت سلبياً في قدرة البلديات على تأمين رواتب العاملين والموظفين الذين استمروا في تنفيذ مهامهم في ظل هذه الظروف، وبات بعضهم غير قادر على تأمين تكاليف المواصلات من مكان سكنه إلى مكان العمل. وهناك خوف من فقدان السيطرة وحينها سيتعذر توفير المياه بكمية ونوعية مناسبة، وقد تتجمع النفايات في الشوارع والطرق، وقد تتوقف مضخات الصرف الصحي وتتجمع المياه العادمة في الشوارع وقد تضطر البلديات إلى ضخ مياه الصرف الصحي دون معالجة إلى البحر، ما سيفاقم من مشكلة التلوث. ولتغلب على الأزمة فإن البلديات بحاجة إلى مساعدات عاجلة بقيمة (6) مليون دولار بواقع (2) مليون دولار شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر كي تتمكن من تغطية النفقات والتكاليف المتزايدة (6)

وشكلت أزمة انقطاع مياه الشرب جراء انقطاع التيار الكهربائي نتيجة الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر، مشكلة حقيقية في ظل تفشي فايروس كورونا وفرض حظر التجوال على سكان قطاع غزة، ما تسبب في مضاعفة معاناة السكان في الحصول على مياه الشرب، وجاء إغلاق المنازل السكنية، التي يتأكد إصابة أحد ساكنيها بالفايروس، على من فيها وحراستها بقوة شرطية كدبير وقائي، ليضاعف معاناة السكان في ظل نقص المياه.

"يقول الشاب (ر. غ- 25 عاماً) أن منزل عائلته الكائن في مخيم جباليا في محافظة شمال غزة؛ يقطنه (24) فرداً بينهم ثلاث سيدات و(16) طفلاً، وتعاني العائلة من عدم وصول مياه الشرب منذ بداية أزمة الكهرباء. كما يعاني من المشكلة نفسها الجيران وسكان منطقة العلمي. وأغلق منزلهم إثر تفشي فايروس كورونا بعد تأكيد إصابة عمته، ولم يتمكن أحد من العائلة من الخروج أو تعبئة الخزانات بالمياه التجارية المحلاة. ويعاني ذووه من شح المياه اللازمة للشرب أو النظافة وغيرها من الاستخدامات المنزلية، وذلك لكون الكهرباء تصل في غير موعد وصول المياه، أو وصول المياه ضعيفة في وقت وصول الكهرباء. هذا وأوصلت العائلة شكواها للجهات المسؤولة وللشرطة الحارسة للمنزل أكثر من مرة، وعبر مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تدخلت جهات الاختصاص وعبأت الخزانات الثلاثة (4000 لتر) بالمياه المحلاة. أزمة المياه إضافة للعائلة همأ أكبر من هم الإصابة بفيروس كورونا باعتبارهم مخالطين".

تعمقت أزمة الحصول على كميات كافية من المياه نتيجة الأوضاع الاقتصادية وقلة الإمكانيات وشح الموارد، وشكل انخفاض الدخل وضعف القدرة الشرائية دوراً مثبطاً في حماية حقوق السكان في الحصول على مياه الشرب النظيفة، الأمر الذي يُنذر بكارثة ومخاطر على صحة الأفراد، ولاسيما الأسر المعوزة والفقيرة، كما تضاعفت معاناة النساء اللواتي تحملن تبعات أزمة المياه بعد أن فرضت عليهن الجائحة تدبير أوضاع أسرهن في ظل القيود المفروضة.

(5) نعيم عبد اللطيف قوش، رئيس قسم المياه والصرف الصحي في بلدية النصيرات، قابله عبر الهاتف باسم أبو جري بتاريخ (2، سبتمبر، 2020)

(6) يحيى رشدي السراج- رئيس اتحاد بلديات قطاع غزة ورئيس بلدية غزة، قابله باسم أبو جري عبر الهاتف بتاريخ (29، أغسطس، 2020)

تقول الحاجة ليلي أحمد أبو شاويش البالغة من العمر (63) عاماً والتي تعيش مع زوجها ونجلها وتقطن في مخيم النصيرات في منزل مسقوف بالصفوح وبغرفة باطون واحدة يوجد على سقفها العلوي خزاني مياه؛ بأن أزمة انقطاع التيار الكهربائي عن قطاع غزة فاقت من أزمة نقص المياه ونظراً لعدم وجود خزان أراضي وماتور لرفع المياه فندت المياه من الخزان واضطرت إلى شراء المياه على نفقتها الخاصة وتكلفة تعبئة الخزانات (15) شيقل، وكما حاولت منها قننت من استخدام المياه واضطرت إلى تعبئة الأواني والأوعية البلاستيكية بمنزلها، وتؤكد أن نظام حياتها تغير وأزمة المياه حالت دون تنظيف المنزل باستمرار وقللت من استخدام المياه في وقت كان ينبغي أن تزيد من النظافة الشخصية والمنزلية كإجراء لتفادي انتقال عدوى فايروس كورونا"

انعكست الجائحة بشكل سلبي على أوضاع عمال المياومة بعدما فرضت السلطات المختصة في قطاع غزة على السكان إجراءات مشددة لمنع تفشي فايروس كورونا ومن بين الإجراءات وقف الحركة وإغلاق المحال والمنشآت وحظر التجول، وهذا أثر على الكثير من عمال المياومة الذين تضررت أعمالهم وأصبحوا عرضة للفقر المدقع بعد توقف دخلهم على تواضعه وبالتالي تأثرت قدرتهم على توفير المياه بكمية ونوعية جيدة.

يقول المواطن جميل أبو السعود (35 عاماً)، من سكان دير البلح، متزوج وأب لطفلين، ويعمل سائق سيارة أجرة، في ظل انقطاع التيار الكهربائي لحوالي (16) ساعة يومياً، أصبحنا نعاني من مشكلة في الحصول على المياه التي صارت تصل إلى المنطقة مرة واحدة كل ثلاثة أيام ولمدة تتراوح بين (2-3) ساعات، لم نعد قادرين على تخزين المياه في الخزان العلوي لأن قوة ضغط المياه في الأنابيب ضعيفة جداً وهذا يتطلب وجود التيار الكهربائي لتشغيل مضخات المياه التي تساعد في رفع المياه إلى الخزانات العلوية... فأضطر لتعبئة الأواني الكبيرة المتوفرة في المنزل حتى أستطيع أن استخدمها عند اللزوم، في الأيام الماضية فندت المياه من الخزانات وانقطعت المياه عن المنزل لمدة يومين كاملين لم أتمكن بسبب الظروف المادية من شراء المياه من العربات التي تتجول في المنطقة، لأن ظروف المادية لا تسمح فأنا أتقاضى في يوم العمل على سيارة الأجرة التي تعود ملكيتها لمواطن آخر ما بين (20-25) شيكال وبالكاد يكفي لتلبية الحاجات الأساسية، ومنذ مساء يوم الاثنين (2020/8/24) أعلنت وزارة الداخلية عن منع وحظر التجول والالتزام بالمنزل بسبب تفشي فايروس كورونا، مما أفقدني مهنتي التي أعمل بها ومصدر دخلي الوحيد وفقدت الدخل اليومي الذي كنت أوفر منه احتياجاتي واحتياجات أطفالي".

أثرت أزمة المياه على الحياة اليومية للسكان، وهي أزمة مستمرة حيث يعاني السكان من تدهور جودة المياه وصلاحياتها للاستخدام الآدمي وفي الوقت نفسه في ضمان وصولها بكميات كافية للاستخدام المنزلي. وتفاقت أزمة وصول المياه إلى المنازل مع تشديد سلطات الاحتلال الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء فانعكس نقص امدادات التيار الكهربائي وانحساره في ثلاث إلى أربع ساعات على قدرة البلديات على توصيل المياه للمنازل. والمشكلة الأشد هي أن تشديد الحصار ترافق مع تفشي فايروس كورونا خارج مراكز الحجر الصحي في قطاع غزة؛ وتشكل المياه عاملاً مهماً في الوقاية من الوباء، بحيث تشير كل التجارب العالمية إلى أن تعزيز النظافة والنظافة الشخصية وعلى وجه الخصوص الغسل المتكرر لليدين يحمي من خطر الإصابة. ولكن أزمة نقص المياه تفاقت على نحو غير مسبوق.

وحول المشكلة أفاد المواطن إسماعيل التتري (25) عاماً، من سكان منطقة التوام غرب جباليا في محافظة شمال غزة، بأن لديه أسرة مكونة من (10) أفراد، من بينهم (5) أطفال، ويقطن في منزل مكون من ثلاث طبقات. وبسبب انقطاع التيار الكهربائي لمدة 16 ساعة يومياً تضاعفت معاناتهم خاصة أنهم باتوا غير قادرين على التزود بالمياه. ويضيف التتري صحيح أن البلدية تضخ المياه لمدة تتراوح بين ساعة إلى ثلاث ساعات، لكن عمليات الضخ تتزامن مع وقت انقطاع التيار الكهربائي وبالتالي يستحيل ضخها للخزانات الموجودة على السقف العلوي للمنزل وبالتالي صعوبة الاستفادة منها. وأثر انقطاع المياه على قدرة أفراد الأسرة على الاستحمام والنظافة الشخصية، وتنظيف المنزل عموماً. ويواصل التتري، ما يقلقنا أكثر أن انتشار الجائحة يتطلب مضاعفة مرات الغسيل وتنظيف اليدين وغسل وتعريض نظافة الأطفال

بشكل مستمر. كما نعاني من الروائح المنبعثة من دورات المياه، هذا في الوقت الذي يتوجب علينا البقاء في المنزل دون مغادرته بسبب حظر التجوال وللحفاظ على أنفسنا من الإصابة بفيروس كورونا. وللتغلب على المشكلة نضطر إلى شراء مياه الشرب وتعبئتها في خزانات مخصصة لذلك، وبسبب انقطاع مياه البلدية، نضطر لاستخدام مياه الشرب في عمليات الغسيل والتنظيف وهو أمر مكلف للغاية ولا أقوى على الاستمرار به، أخشى أن يستمر هذا الوضع حيث أننا قمنا بتأجيل التنظيفات غير الملحة بالإضافة إلى تراكم الملابس المتسخة.

وعليه وأمام هذه الحقائق فإن مركز الميزان يعبر عن قلقه الشديد نتيجة عدم قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه، وضعف قدرة البلديات على تقديم خدماتها خاصة في توصيل المياه للسكان، خاصة وأن جائحة كورونا ألقت بظلالها في ظل أزمة كبيرة تعيشها البلديات بسبب الحصار الإسرائيلي، ما تسبب في معاناتها من عجز مالي مزمن في ظل ضعف قدرة السكان على تسديد فواتير الخدمات المختلفة.

ويشدد مركز الميزان لحقوق الإنسان على أن مقومات مواجهة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) تقتضي من المجتمع الدولي والحكومة الفلسطينية التحرك العاجل لدعم قدرة المؤسسات الخدمية والبلديات للاستمرار في تقديم خدماتها وتحمل الأعباء التي يفرضها انتشار الفيروس خارج مراكز الحجر، سواء التدابير الخاصة في عمليات التخلص من النفايات ومعالجة الصرف الصحي أو تزويد المنازل بالمياه بشكل منتظم لتعزيز النظافة الشخصية للمواطنين كواحدة من تدابير الوقاية الفعالة.

وبناء على الحقائق التي أوردتها الورقة فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

1. المجتمع الدولي بضرورة التحرك الجاد لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسماح بمرور امدادات الوقود اللازمة لتشغيل محطة الكهرباء، وتقديم منح عاجلة تخصيص لدعم البلديات كي تتمكن من تنفيذ أنشطتها الضرورية والحيوية، المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ومشاريع البنية التحتية.
2. ضرورة زيادة التنسيق بين شركة الكهرباء والبلديات ولجان الطوارئ واللجان الشعبية في المحافظات من أجل ضمان توصيل المياه إلى الأحياء والتجمعات السكانية بحيث يتوافق وصول المياه مع التيار الكهربائي بما يضمن ضخها للخزانات العلوية.
3. ضرورة قيام شركة توزيع الكهرباء بتزويد خدمة التيار الكهربائي لأبار المياه التابعة للبلديات والتعامل معها كمرافق حيوية لا غنى عنها للسكان، ولضمان وصول المياه للمساكن باستمرار ومساعدة المواطنين على أخذ الاحتياطات التي تمنع تفشي فيروس كورونا من خلال النظافة والتعقيم.
4. ضرورة دعم الفقراء والمحتاجين بوسائل تخزين وضخ المياه، والقيام بتوصيل المياه إلى منازلهم بشكل عاجل إلى حين إيجاد حلول قابلة للتطبيق بما يضمن استمرار تدفق المياه إلى منازلهم.

انتهى

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -

ص.ب: 5270

تليفاكس: +970-(0)8-2820442 /7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول،

ص.ب : 2714

تليفاكس: +970-(0)8-2484555 /4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة - الطابق الأول

تليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

info@mezan.org

الصفحة الإلكترونية:

www.mezan.org

لتقديم الشكاوى والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الإلكتروني واختيار أيقونة الشكاوى والاقتراحات

www.mezan.org



حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان ©
2020